موصوله مختصه بطي ولم ينقل اختصاص هذا الاستعمال بهم وان الغالب عليها في
لغتهم البناء ولم يسمع هنا الا الاعراب وان حذف العايد المجرور هو والموصوف بحرف
متحد المعنى مشروط باتحاد المتعلق نحو ويشرب مما تشربون والمتعلق هنا مختلف
وان هذا العايد لم يذكر في وقت وفي هذا الاخير يضعف قول الاخفش في باب
الناس ان ايا موصوله والناس خبر لمحذوف اي يا من هم الناس على انه قد
حذف العايد حذفا لازما في نحو لاسيما يوم فيمن وقع اي لا مثل الذي هو يوم
ولم يسمع في نظايره ذكر العايد ولكنه نادر فلا يحسن الحكم عليه انتهى قوله
فلاحاجة الى اشتراط الاضافة فيها لانه تحصيل الحاصل قال شيخنا
قد يقال وايضا فلاحاجة الى اشتراط الشرط الاول في الغم اذا فارقته الميم لانه لا
يستعمل الا مضافا ولو نية الا ان يجاب بان الشرط هو الاضافة لفظا انتهى وتقدم
انه لا يلزم الاضافة لغير اليا بل يضاف لليا وكلام المصنف في ملازمة ذو للاضافة
اخير اليا وهذا الشرط معقول في الغم بلا ميم دون ذو وايضا فالما عبر بالغم وكان يمكن
قطعه عن الاضافه وان كان باعتبار القيد لا يمكن قطعه لاطلاق الاشتراط بالنسبة
اليه فليتامل قوله وقد تعرب بالحروف قال شيخ شيخنا اعرابها ناقص لكون
الشبه الافتقاري موجبا للبنا وكون اعرابها بالحروف ناقص لكمر وقوع
البناية في سبعة ابواب ومثلها في الامرين اعراب الذين بالواو ورفعا عند
بعضهم وقد يقال ان كون الشبه الافتقاري موجبا للبنا انما هو في المشهور
ولغة الجمهور واما حصر وقوع الشبه في سبعة ابواب ان سلم فانما هو باعتبار
الغالب ولغة الجمهور قوله كقوله اي منظورين سحيم التقعسي قوله
محسبي من ذي عندهم ما كفانيا قبله فما اكرام موسرون راتهم
وقدره واه ابو الفتح ابن جني باليا معربا ورواه غيره بالواو وعلى البنا واذا
ثبت اعرابها في المجرد قلنا به في الرفع والنصب وقيد ابن الصايغ ذلك بحالة
الجر لانه محل السع هذا وقد قال شيخ شيخنا قوله ما كفانيا خبر حسبي اي
كافيتي عندهم كما في رضيه كما ترى الاخبار عن الاخص بالاعم والاباينة له
انتهى وقد يجاب بان الكفاية تطلق على معنيين احدهما المنع والرعية اي

الثني والثاني سد الضرورة والكفاية في الحاجة والمعنى اني اقنع فارغب من
الذي عندهم بما يسد الضرورة ويكفي في الحاجة وهذا مفيد بلا ريب وقد يقال
الذي يكفيني من عندهم هو الذي يكفيني في نفس الامر بخلاف ما يحصل من غيرهم
ما يكفي في الحقيقة قوله واذا الوقف على الميم الغم اعرب بالحركات وعد الميم
عوض من عينه وهي الواو وابقاء ميمه حال الاضافة منعه الفارسي الا في الشعر
وتابعه ابن عصفور وغيره من المغاربة والصحيح كما قال ابن مالك وابو حيان
وغيرهما جوازه في الاختيار في الحديث لخلوف فم الصايم اطيب عند الله من
ريح المسك وقال الشاعر كالحوت لا يرويه شيء يغمه يصح ظمآن وفي البحر فمه
لكن فوه افصح من فمه والسبب فيه ان الحاجة الى ابدال الواو ميما عند
القطع عن الاضافة هي خوف سقوط العين للساكنين ولا ساكنين في
حال الاضافة اذ لا ينوي في المضاف فالاولى ترك ابدالها ميما وقد جمع
الفرزدق بين الميم والواو في قوله مهما نفثا في فيّ من فمويهما ويروى
بين المبدل والمبدل منه قال الرضي وتكلف بعضهم معتذرا بان قال
الميم بدل من الها التي هي للام قدمت على العين واعتذر بعضهم ايضا
بان قال يحتمل ان الواو انما ملي بدل من الها وليست المبدلة منها الميم
والواو اخت الالف والالف اخت الهاء فيبدل على تقاربهما ايضا تعاقبهما
ايضا على عضه لاما تقولهم عضه وعضوات فصل قوله
والافصح في الهن النقص اي مما تقدم من استعمال هن مضافا معربا بالحروف
الذي حكاه سيبويه عن العرب فقال ومن العرب من يقول هنوك وهناك
وهنيك فيجريه مجرى الاب والما كان النقص الافصح لانه الكثير الشهير
ولغة جمهور العرب فهذا هنك ورايت هنك ومررت بهنك افصح من
هذا هنوك ورايت هناك ومررت بهنيك وقد نشد دنوك هن وان
عده ابن الحاجب فيمن لحن العوام قوله اي حذف اللام قال شيخ شيخنا
قضيته ان الاسما الستة على الوجه الاول تامة اي ثابتة اللام
المحذوف المذكورة في اواخرها لاما تها او منقلبة عنها بشكل كونها

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)